-٥-

الدعوة إلى علمنة الإسلام والمسلمين

تشكو كل الكنائس الأوربية من الآثار الكارثية التى صنعتها العلمانية بالمسيحية فى أوربا . . وكيف أن هذه العلمانية - بفلسفتها الوضعية - قد أحلت « الحداثة » كدين وضعى محل الدين الإلهى - دين ثالوثه : العقل . . والعلم . . والفلسفة - وبذلك هَمَّشَت المسيحية ، وأصابتها بالإعياء ، وكادت أن تقضى عليها .

ولقد اشتكى البابا بنديكتوس السادس عشر - فى كتابه [بلا جذور : الغرب . النسبية . الإسلام والمسيحية] - من « **تحول مسيحية غالبية الأوربيين إلى مجرد انتماء لأسر كانت مسيحية فى يوم من الأيام** » . . كما اشتكى من « **تراجع معدلات المواليد فى أوربا المسيحية** » بسبب النزعة الدنيوية للعلمانية ، التى كادت أن تقضى على مؤسسة الأسرة فى المجتمعات الأوربية ! . .

لقد أصبحت أوربا شبه خاوية من الروحانية المسيحية ، حتى أن :

- الذين يؤمنون بوجود إله فيها - حتى ولو لم يعبدوه - أقل من ١٤٪ من الأوربيين ! . .
- والذين يذهبون إلى القداس مرة فى الأسبوع ، فى فرنسا - بنت الكاثوليكية . . وأكبر بلادها - أقل من ٥٪ من سكانها - أى

أقل من ثلاثة ملايين ـ وهو نصف عدد الفرنسيين المسلمين الذين يواظبون على صلاة الجمعة ! . . وهم فى التشيك أقل من ٣٪ من السكان ! . .

- وهناك نقص فى الرهبان ـ بسبب العزوف عن العزوبية ـ حتى أصبح هناك راهب واحد لكل ١,٢٠٠ مسيحى أوربى! . . وفى إفريقيا راهب واحد لكل ٤,٠٠٠ . .
- وفى أمريكا يواجه ٣,٠٠٠ قسيس تهم التحرش الجنسى بالأطفال ! . . ولقد شاعت الانحرافات الجنسية بين القساوسة والرهبان ـ وخاصة فى الاعتداء على الأطفال ـ حتى أفلست الكثير من الإبراشيات بسبب التعويضات التى تدفعها لضحايا هذه الاعتداءات الجنسية ! .
- وفى أمريكا انخفض حضور قداس الأحد بنسبة ٤٠٪ عن خمسينيات القرن العشرين . . وثلثهم هم الذين يواظبون على حضور القداس الأسبوعى ، وكانوا ضعفى هذا العدد قبل جيل من الزمان ! .
- و٧٠٪ من كاثوليك أمريكا يطلبون السماح باستخدام موانع الحمل ، على خلاف موقف الكنيسة .
- و٧٠٪ من كاثوليك روما ـ حيث الفاتيكان ـ يوافقون على ممارسة الجنس قبل الزواج ! .

- وكثير من الكنائس الأوربية وغير الأوربية تزوج الشواذ ـ المثليين ـ وبها قساوسة شواذ ! . . والقوانين التى تحكم الاتحاد الأوربى ـ والتى هى شرط فى دخوله ـ تعتبر الشذوذ الجنسى حقًا أصيلاً من حقوق الإنسان . . وللشواذ مؤتمرات سنوية ومظاهرات احتفالية تجوب الشوارع والميادين فى كثير من المدن الأوربية! . .
- ولقد شرّعت حكومة بلدية «بوينس أيرس» ـ عاصمة الأرجنتين الكاثوليكية ـ زواج المثليين! .
- وفى استطلاع أجرته مؤسسة «جالوب فى إبريل سنة ٢٠٠٥م» ـ ظهر أن ٧٤٪ من الكاثوليك يتصرفون فى المسائل الأخلاقية بناء على ضمائرهم ، على عكس تعاليم الكنيسة . . ولا يلتزم بتعاليم الكنيسة ـ فى المسائل الأخلاقية ـ سوى ٢٠٪ فقط ! .
- وفى ألمانيا توقف القداس فى نحو ثلث كنائس أبرشية «أيسن» بسبب قلة الزوار . . وهناك ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف كنيسة) مرشحة للإغلاق وللبيع لأغراض أخرى! .
- وتفقد الكنائس الألمانية ـ الإنجيلية والكاثوليكية ـ سنويا أكثر من ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) من أبنائها! .
- وفى إنجلترا، لا يحضر القداس الأسبوعى سوى مليون فقط! . . ولقد صنفت ١٠٪ من كنائسها رسميا باعتبارها زائدة عن

الحاجة ، ومرشحة للبيع مطاعم وملاهى وحتى علبا لليل! . .
وأعلن الكاردينال « كورمك ميرفى » رئيس الكنيسة الكاثوليكية فى إنجلترا وويلز : **أن المسيحية أوشكت على الانحسار فى بريطانيا ، وأن الدين لم يعد مؤثراً فى حياة الناس !** .

- وفى إيطاليا ـ بلد الفاتيكان ـ تتحول الكنائس إلى مطاعم وملاهى . . ولقد غنت « مادونا » فى كنيسة تاريخية ، بعد أن تحولت إلى مطعم . . وتحول « المذبح » إلى فرن للبيتزا ! . .
- وفى كوبنهاجن ـ عاصمة الدانمارك ـ عرضت عشر كنائس للبيع . . وصرح « كاى بولمان » ـ الأمين العام للكنائس فى الدانمارك ـ : « أنه إذا لم تستعمل الكنيسة للعبادة ، فالأجدر أن تستعمل كاصطبل للخنازير! ـ فى محاولة لحظر بيعها مساجد للمسلمين الدانماركيين ـ ! . .
- وفى جمهورية التشيك ، لا يذهب إلى القداس الأسبوعى سوى ٣٪ من السكان . . والاتجاه هو إلى بيع نصف كنائسها الـ ١٠,٠٠٠ بسبب قلة الزوار! .. ولقد بيعت كنيسة القديس ميخائيل ـ فى وسط براغ ـ والتى يعود تاريخها إلى القرن الثانى عشر ، وتحولت إلى نادى للعرى وموسيقى التكنو ! . .

* * *

تلك مؤشرات ـ مجرد مؤشرات ـ على الثمرات المرة والكارثية التى صنعتها العلمانية بالمسيحية فى أوربا . . والتى جعلت أوربا فراغاً مسيحيًا ، تتمدد فيه مختلف العقائد الدينية الوافدة ، وفى مقدمتها الإسلام . . حتى أن المظاهرات تندلع ـ بقيادة الفاشيين والنازيين الجدد ـ والأحزاب اليمينية ـ للتخويف من الإسلام ، ومن أسلمة أوربا . . وحتى أن البابا بنديكتوس السادس عشر ـ الذى يصمت صمت الرضا عن هذه المظاهرات الفاشية ـ قد أعلن ـ فى كتابه [بلا جذور] ـ عن « **خوفه من أن تصبح أوربا جزءاً من دار الإسلام فى القرن الواحد والعشرين** » ! .

● ولقد شخص القس الألمانى ـ عالم الاجتماع ـ « جونفريد كونزلن » ـ أستاذ اللاهوت الإنجيلى والأخلاقيات الاجتماعية بجامعة القوات المسلحة بمينخ ـ شخص مسئولية العلمانية عن هذه الكارثة التى أصابت المسيحية الغربية ـ فى بحثه عن « العلمانية والدين »[1] ـ فقال :

---

(١) قدم هذا البحث إلى ملتقى الحوار الإسلامى المسيحى ، بالمجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية ـ مؤسسة آل البيت ـ بالأردن ـ فى ٧ - ٩ إبريل سنة ١٩٩٧م . ولقد قمت بالتعليق عليه . . ثم قدمت له ونشرته فى سلسلة التنوير الإسلامى ـ نهضة مصر سنة ١٩٩٩م . بعنوان [مأزق المسيحية والعلمانية فى أوربا : شهادة ألمانية] ـ انظر فيه ص ١٧ ، ١٨ .

« لقد مثلت العلمانية تراجع السلطة المسيحية . . وضياع أهميتها الدينية . . وتحول معتقدات المسيحية إلى مفاهيم دنيوية ، والفصل النهائى بين المعتقدات الدينية والحقوق المدنية . . وسيادة مبدأ : دين بلا سياسة ، وسياسة بلا دين . .

- ولقد نبعت العلمانية من التنوير الغربى . . وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين ، وانتصاره عليه ، باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشرى ، يتلاشى باطراد فى مسار التطور الإنسانى . .
- ومن نتائج العلمانية : فقدان المسيحية لأهميتها فقداناً كاملاً . . وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم . . بل وزوال أهميته أيضاً كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس ، وللحياة بشكل عام . . فسلطة الدولة ، وليست الحقيقة ، هى التى تصنع القانون . . وهى التى تمنح الحرية الدينية . .
- ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها دينا حل محل الدين المسيحى ، يفهم الوجود بقوى دنيوية ، هى العقل والعلم . .
- لكن . . وبعد تلاشى المسيحية . . سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان ، التى كان الدين

يقدم لها الإجابات . . فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين . . وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها ، بل وتُفكك أنساقَها ـ العقلية والعلمية ـ عدميةُ ما بعد الحداثة . . فدخلت الثقافة العلمانية فى أزمة ، بعد أن أدخلت الدين المسيحى فى أزمة . . فالإنهاك الذى أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلمانى الحديث . . وتحققت نبوءة « نيتشة » [١٨٤٤-١٩٠٠م] عن « إفراز التطور الثقافى الغربى لأُناس يفقدون (نجمهم) الذى فوقهم ، ويحيون حياة تافهة ، ذات بعد واحد ، لا يعرف الواحد منهم شيئاً خارج نطاقه » . .

وبعبارة « ماكس فيبر » [١٨٦٤ - ١٩٢٠م] : « لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم ، وعلماء لا قلوب لهم »! . .

ولأن الاهتمام الإنسانى بالدين لم يتلاشى ، بل تزايد . . وفى ظل انحسار المسيحية ، انفتح باب أوربا لضروب من الروحانيات وخليط من العقائد الدينية لا علاقة لها بالمسيحية ولا بالكنيسة ـ من التنجيم . . إلى عبادة القوى الخفية . . والخارقة . . والاعتقاد بالأشباح . . وطقوس الهنود الحمر . . وروحانيات الديانات الآسيوية . . والإسلام الذى أخذ يحقق نجاحا متزايداً فى المجتمعات الغربية . .

لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوربا . . ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلمانى على الإنسان

الأوربى ، عندما أصبح معبدها العلمى عتيقا! . . ففقد الناس «النجم» الذى كانوا به يهتدون : وَعْد الخلاص المسيحى . . ثم وَعْد الخلاص العلمانى !»

تلك شهادة خبير فى اللاهوت وفى علم الاجتماع ، على الكارثة التى أحدثتها العلمانية بالمسيحية فى أوربا . .

وسبحان الله! . . فنحن إذا تأملنا وصف الفيلسوف الألمانى «نيتشة» للإنسان الذى أثمرته هذه العلمانية اللادينية : « **إفراز التطور الثقافى الغربى لأناس يفقدون (نجمهم) الذى فوقهم ، ويحيون حياة تافهة ، ذات بعد واحد ، لا يعرف الواحد منهم شيئاً خارج نطاقه** » ..فكأننا نقرأ تفسيراً للآية القرآنية التى وصفت الدهريين ، فقالت : ﴿ **وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ** ﴾ (الروم:٦-٧). .

هكذا صنعت العلمانية الحياة التافهة ، والإنسان ذا البعد الواحد ـ البعد الدنيوى المادى ، الذى لا يعرف شيئاً خارج هذه الدنيوية ولذاتها ـ . . صنعت ـ بعبارة « ماكس فيبر ـ : الإنسان الأخصائى والخبير الدنيوى الذى لا روح له . . والعلماء الذين فجروا الطاقات المادية ، دون أن تكون لهم قلوب توظف هذه العلوم فى صناعة الإنسان المتوازن ، الذى يحقق حريته بالعبودية لله ! . .

* * *

لكن . . وبعد كل هذا الذى صنعته العلمانية بالمسيحية الأوربية وبالإنسان الغربى . . والتى أثمرت « كنائس خانت مسيحيتها » ـ كما كان يقول شيخنا محمد الغزالى [١٣٣٥-١٤١٦هـ ١٩١٧ - ١٩٩٦م] . . بعد كل هذا الذى حدث . . وثمراته الكارثية . . تأتى الوثيقة الفاتيكانية ساعية وداعية إلى علمنة الإسلام والمجتمعات الإسلامية . . ومصممة على أن نتجرع ـ نحن المسلمين ـ الكأس المسموم ـ كأس العلمانية ـ الذى أصاب المسيحية الأوربية بالإعياء ، وكاد أن يطوى صفحتها من الوجود!..

ففى هذه الوثيقة دعوة صريحة للكنائس الشرقية كى تتحالف مع العلمانيين المسلمين لعلمنة الإسلام والمجتمعات الإسلامية . .

- فهى تشكو ـ فى البند ١٠٩ ـ من « **أنه لا توجد علمانية فى الدول ذات الغالبية الإسلامية ، باستثناء تركيا . فالإسلام هو عادة دين الدولة ، والمصدر الرئيسى للتشريع** » .
- وفى البند ٢٥ تقول الوثيقة :

« **يجب على الكاثوليك أن يعملوا على تقديم أفضل مساهمة فى تعميق مفهوم الدولة العلمانية الإيجابية ، وذلك بالاشتراك مع باقى المواطنين المسيحيين، وأيضاً مع المسلمين المفكرين والمصلحين ، وبذلك سيساعدون فى تخفيف الصبغة الثيوقراطية (الحكم باسم الله) لبعض الحكومات ،**

ويعمل على تنمية ديمقراطية سليمة ، علمانية إيجابية . . تميز بين كل من النظام الدينى ، والنظام الزمنى . .»

وهى ـ الوثيقة ـ تلح على هـذا المطلـب والمسـعى ـ فـى البنـد ١٠١ ـ فتقول :

« إنـه مـن المهـم أن نشـرح معنـى العلمانيـة ، وشـرعية « استقلال الواقع الزمنى» . .

وتنسى الكنيسة الكاثوليكية ـ التى صاغت هـذه الوثيقـة ، التـى تـدعو فيهـا إلى علمنـة الإسـلام والمجتمعـات الإسـلامية ـ تنسـى حقائق الفوارق الجوهرية الحاسمة بين الإسلام وبين المسيحية . . وبين فلسـفة الحكـم فـى الإسـلام وفلسـفته فـى الدولـة الكهنوتيـة الكاثوليكية الأوربيـة ، التـى جـاءت العلمانيـة رد فعـل لهـا وثـورة عليها . .

- فالإسلام لم يعرف عبر تاريخه ـ لا فى الفكر ولا فى التطبيق ـ الحكومة الثيوقراطية ، التـى تحكـم بـالتفويض الإلهـى ، ونيابـة عن السـماء . . وإنمـا عـرف نظـام الحكـم الإسـلامى « **نظريـة الاستخلاف** » . . فالأمة ـ وليست الدولة ـ هى المُسْتَخْلَفَةُ عـن الله ـ سبحانه وتعالى ـ فى إقامة التشريعات وتطبيقها . . وهـذه الأمـة هـى مصـدر السلطـات ، الـتـى تختـار السلطـة والدولـة ـ بالشورى والاختيار والبيعة ـ أى بالانتخاب ـ . . فهـذه الدولـة

ـ السلطة ـ نائبة عن الأمة ـ وليس عن الله ـ . . وهى مسئولة أمام الأمة ، التى تختارها . . وتراقبها . . وتحاسبها . . وتعزلها عن الاقتضاء . . فليس فى الإسلام ـ لا فى الفكر ولا فى التطبيق ـ حكم ثيوقراطى على الإطلاق . . بل لقد مثل الإسلام ثورة ضد هذه الثيوقراطية فى الحكم . . وضد وجود الكهانة ومنصب « رجل الدين » أصلاً ! . .

وإذا كانت فلسفة الحكم الثيوقراطى قد عرفت « اللاهوت » و« الدولة الكهنوتية » ـ حيث لا وجود « للأمة وسلطتها » .

وإذا كانت فلسفة الحكم العلمانى قد عرفت « الأمة » و« الدولة النائبة عن الأمة » ـ حيث لا وجود للشريعة . .

فإن النظام الإسلامى ، وفلسفته ، قد تميزا عن هذين النظامين ـ الثيوقراطى . . والعلمانى ـ تميزاً جوهريًّا ونوعيًّا . . إذ عرف النظام الإسلامى ـ وجمع ـ بين « الشريعة الإلهية » . . و« الأمة المستخلفة لإقامة هذه الشريعة » . . و« الدولة المختارة من الأمة » ، والتى تحكم باسمها ونيابة عنها ، وليس نيابة عن السماء . فالحكم لله فى التشريع . . والحكم للإنسان ـ الذى استخلفه الله ـ لإقامة وتطبيق هذا التشريع . . حتى لقد قال الإمام ابن حزم الأندلسى [٣٨٤ - ٤٥٦هـ ٩٩٤ - ١٠٦٤م] كلمته الجامعة : « **إن من حكم الله أن جعل الحكم لغير الله** »!

● كذلك غاب عن الذين يسعون ـ بهذه الوثيقة ـ وبتحالف الكنيسة مع العلمانيين المسلمين ـ إلى علمنة الإسلام ـ الفارق الجوهرى بين الإسلام وبين المسيحية فى ميدان السياسة والدولة وتدبير شئون الاجتماع . .

لقد فصلت المسيحية بين ما لله وبين ما لقيصر . . ووقفت تعاليمها عند ما لله . . وتركت ما لقيصر لقيصر . . وأعلن المسيح ـ عليه السلام ـ أن مملكته ليست فى هذا العالم . . وأصبحت رسالة كنيسته الحقيقية محصورة فى خلاص الروح ومملكة السماء .

ومن هنا ، فإذا جاءت العلمانية لتقف بالكنيسة ولاهوتها عند ما لله . . ولتنتزع من هذه الكنيسة ما لقيصر ـ بعد تجاوزها حدودها واستيلائها عليه فى العصور الأوربية الوسطى والمظلمة ـ كان ذلك أمراً مشروعاً فى الإطار المسيحى . . فالعلمانية ـ هنا ـ ترد الكنيسة إلى حدودها ـ إلى ما لله ، وخلاص الروح ـ وتجعل تدبير الدولة والمجتمع إلى القانون الوضعى ، الذى ليس له بديل فى الإنجيل واللاهوت . .

أما الإسلام ، الذى تميز «بنظرية الاستخلاف» ـ الرافضة للكهنوت الثيوقراطى ، والحكم بالحق الإلهى ، وباسم السماء ـ فإنه ـ فى التدابير الاجتماعية والسياسية ـ ليس مسيحية ، تدع ما لقيصر لقيصر ، وتكتفى بما لله . . وإنما هو منهاج شامل

للدين والدنيا . . للدين والدولة . . للفرد والطبقة والأمة . . للدنيا والآخرة . . للذات والآخر . . إنه الدين الذى يجعل المجتمع والوطن والسياسة والدولة جميعها لله ، تديرها وتدبرها الدولة ، المستخلفة عن الأمة ، والتى تحكم بما أنزل الله . .

وفى تحديد هذا المنهاج الإسلامى الشامل يقول القرآن الكريم : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (الأنعام:١٦٢،١٦٣) ـ ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ (المائدة:٤٨) ـ ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ (المائدة:٤٩) ـ ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الجاثية:١٨) ـ ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (النساء:٦٥) ـ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (النساء:٥٩) ـ ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ

ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (النساء:٨٣) . .

فالإسلام «عقيدة ـ إيمان» ـ و«شريعة ـ منهاج لكل ميادين الحياة» . . وفى التخلى عن «الشريعة» قطع لإحدى رئتى الإسلام . . بل لقد علق القرآن صحة الإيمان على إقامة الشريعة ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ . .

بهذا تميز الإسلام عن المسيحية ـ التى لم تأت بشريعة . . وإنما وقفت عند «التعاليم» ـ وبنفى السلطة الدينية ـ الثيوقراطية . . وهدمها تميز نظام الحكم الإسلامى عن الكهانة الكنسية التى مارستها الكنيسة الكاثوليكية . . والتى ورثتها ـ لا عن المسيحية ـ وإنما عن الفرعونية والكسروية ـ فى التاريخ القديم ـ ! . .

ولقد أوجز الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥م] تميز فلسفة الإسلام فى الحكم هذه عن «الثيوقراطية الكنسية» وعن «العلمانية» ـ كليهما ـ فقال :

«إن الإسلام لم يعرف تلك السلطة الدينية التى عرفتها أوربا ، فليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة ، والدعوة إلى الخير ، والتنفير عن الشر ، وهى سلطة خوّلها الله لكل المسلمين ، أدناهم وأعلاهم . .

والأمة هى التى تولّى الحاكم ، وهى صاحبة الحق فى السيطرة عليه ، وهى تخلعه متى رأت ذلك فى مصلحتها ، فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه ، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط بين الخليفة عند المسلمين ، بما يسميه الإفرنج « ثيوكرتيك »، أى سلطان إلهى ، فليس للخليفة ـ بل ولا للقاضى أو المفتى أو شيخ الإسلام ـ أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام ، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهى سلطة مدنية ، قدرها الشرع الإسلامى ، فليس فى الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه ، بل إن قلب السلطة الدينية ، والإتيان عليها من الأساس ، هو أصل من أصول الإسلام . .

والإسلام : دين وشرع ، فهو قد وضع حدوداً ، ورسم حقوقاً ، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود وتنفيذ حكم القاضى بالحق ، وصون نظام الجماعة . . والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر ، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على مالَه ، ويأخذ على يده فى عمله ، فكان الإسلام ـ [بذلك] ـ : كمالاً للشخص ، وألفة فى البيت ، ونظاما للملك ، امتازت به الأمم التى دخلت فيه عن سواها ممن لم تدخل فيه .. »[1]

---

(١) محمد عبده [الأعمال الكاملة] جـ٣ ص ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨ . دراسة وتحقيق دكتور محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م .

. . لـذلك . . فـإن السـعى الفاتيكـانى إلى علمنـة الإسـلام والمجتمعات الإسلامية ، هو سعى إلى مسخ الإسلام كى يكون مسيحية ، يدع ما لقيصر لقيصر ، ويقف عند ما لله ! . . ومحاولة للوقوف بالإسلام عند العقيدة والأخلاق ، مع استبعاد الشريعة ـ أى السعى لقطع إحدى رئتى الإسلام !! ـ ودون ذلك خرق القتاد ! . .

* * *

● أما ادعاء الوثيقة الفاتيكانية ـ فى البند ١١٠ ـ :

« أن الدولة الإسلامية ـ فى بعض البلدان ـ تطبق الشريعة ، ليس فقط فى الحياة الخاصة ، بل أيضاً فى الحياة الاجتماعية ، حتى على غير المسلمين ، مما ينتج عنه تجاهل حقوق الإنسان » .

فهو ادعاء ملىء بالجهل . . وبالافتراء . .

فالشريعة الإسلامية لم تنزل للحياة الخاصة وحدها . . وإنما نزلت للحياة الاجتماعية والسياسية أيضاً . . وبعبارة رائد التنوير الحديث رفاعة رافع الطهطاوى :

« ومن أمعن فى كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية ، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابا مستوعبة للأحكام التجارية ، كالشركة ، والمضاربة ، والقرض ، والمخابرة ، والعارية ، والصلح ، وغير ذلك . . ومن المعلوم أن بحر الشريعة الغراء ،

على تفرع مشارعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى والرى . . ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية ، لا على سبيل التهاون ولا على سبيل الشذوذ ، بل سارت على مشاعب المذاهب لمجاراة مجريات النوازل والنوائب . . لأنها أصل ، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع . . فالشرع جامع لأنواع المطلوب ، من المعقول والمنقول ، مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها فى نظام أحوال الخلق ، كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان والعقول والأنساب والأموال ، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض ، كالبيع والإجارة والزواج وأصول أحكامها ، فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى ، فلا عبرة بالنفوس القاصرة الذين حكّموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التى ركنوا إليها تحسيناً وتقبيحاً ، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدى الحدود ، فينبغى تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع ، لا بطرق العقول المجردة ، ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد ، ولا ينافى المتجددات المستحسنة التى يخترعها من منحهم الله تعالى العقل وألهمهم الصناعة . .» [1]

---

(١) رفاعة الطهطاوى [الأعمال الكاملة] جـ١ ص ٣٦٩ ، ٥٤٤ وجـ٢ ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م .

تلك هى شمولية الشريعة الإسلامية لكل ميادين الحياة . . الخاص منها والعام . . الفردى منها والاجتماعى على حد سواء . . وتلك هى أبوابها المفتوحة للجديد والتجديد . .

● أما دعوى ـ الوثيقة الفاتيكانية ـ تطبيق بعض الدول الإسلامية ، هذه الشريعة «**على غيرالمسلمين ، مما ينتج عنه تجاهل حقوق الإنسان**» . . فهى دعوى ظالمة ، لا ظل لها من الواقع فى أى من ديار الإسلام ـ لا تاريخيًا . . ولا فى هذا العصر الذى نعيش فيه ـ . . ذلك أن الشريعة الإسلامية لا تطبق على غير المسلمين إلا حيث لا توجد «تعاليم مسيحية» . . وذلك فى مثل «الميراث» الذى هو بالنسبة للمسيحى «قانون وضعى» ، لا بديل له فى الإنجيل واللاهوت . . فهو مما تُرك لقيصر . .

وكذلك كل أحكام «فقه المعاملات» الإسلامى ، الذى هو ثمرة لاجتهاد الفقهاء ، المحقق للمصالح المدنية والاجتماعية المعتبرة للأمة ، فى ضوء ثوابت الشريعة وكلياتها وفلسفتها فى التشريع ، النابعة من منظومة القيم والأخلاق التى اتفقت فيها وعليها كل ديانات السماء . .

إن الشريعة ـ كما يقول الإمام ابن القيم [٦٩١ - ٧٥١هـ ١٢٩٢ - ١٣٥٠م] هى عدل كلها ، وحكمة كلها ، ومصلحة كلها . .

والسياسة الشرعية هى التدابير التى يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ، وإن لم يشرعها الرسول ولا نزل بها الوحى . . [1]

فوحدة المحكمة ووحدة القانون ـ وكذلك وحدة المدرسة ـ فى المجتمعات الإسلامية ـ بالنسبة لجميع المواطنين ـ لا تمثل جوراً على تعاليم المسيحية وعقائد المسيحيين فى هذه المجتمعات الإسلامية بحال من الأحوال . .

لقد تركت المسيحية ما لقيصر لقيصر ، واكتفت بما لله . . أما الإسلام ، فلقد جمع بين ما لقيصر وما لله . . لكنه خص المسلمين بما جاء فيه لله . . وعمم ما لقيصر ـ الذى تركته المسيحية ـ على كل الأمة والمجتمع والوطن . . فوحّد القانون والمحكمة ، دون أن يكون فى ذلك أى افتئات على ما جاء بالمسيحية مما هو لله . .

وعن هذه الحقيقة ـ بالغة الأهمية ـ يقول أبو القانون المدنى الحديث فى الشرق الإسلامى ـ القاضى العادل والفقيه الفذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا [١٣١٣ - ١٣٩١هـ ١٨٩٥ - ١٩٧١م] :

---

(١) ابن القيم [إعلام الموقعين عن رب العالمين] جـ٤ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ . و[الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية] ص١٧ - ١٩ - تحقيق : دكتور جميل غازى ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م .

« إن الإسلام دين ودولة . وهذه حقيقة تغيب عن بعض الباحثين ، فيعتقدون أن الإسلام ليس إلا دينا منزلاً ، ويدفعهم إلى هذا الخطأ تقريب خاطئ ما بين الإسلام والمسيحية ، فالمسيحية أعطت ما لله لله ، وما لقيصر لقيصر ، ويظنون أن الإسلام كالمسيحية فى ذلك ، ولكن الإسلام يختلف عن المسيحية اختلافاً جوهريًا ، فقد جمع ما لله وما لقيصر ، وخص المسلمين بما لله ، وجعل ما لقيصر عاما واجب التطبيق على الكافة مسلمين وغير مسلمين .

والأصل فى أحكام الشريعة أنها خطاب لجميع الناس ـ مسلمين وغير مسلمين ـ فهى إذن أحكام إقليمية ، إذ هى واجبة التطبيق فى دار الإسلام على جميع المقيمين فيها من مسلمين وغير مسلمين . . وذلك باستثناء مسائل قليلة ، هى الزواج ، ونفى المهر ، وتقوّم الخمر والخنزير ـ تتصل بالعقيدة والدين ، يتركون فيها وما يدينون »[1] .

أى أنه عندما تكون هناك تعاليم دينية مسيحية ـ مما هو لله ـ فإن حقوق الإنسان التى قررها الإسلام ـ منذ ظهوره وحتى الآن ـ هى التى تقررها القاعدة الشرعية : « **يتركون وما يدينون** » .

---

(١) دكتور عبد الرزاق السنهورى [إسلاميات السنهورى باشا] جـ٢ ص ٧٠٣ - ٧٠٥ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة ، طبعة دار السلام . القاهرة سنة ٢٠١٠م .

ولقد أبصر هذه الحقيقة ـ التى افترت عليها الوثيقة الفاتيكانية ـ عقلاء المسيحيين فى الشرق الإسلامى ، الذين اختار ٦٣٪ منهم ـ بمصر ـ تطبيق الشريعة الإسلامية ـ بما فيها الحدود ـ فى منظومة القوانين المصرية ـ فى استطلاع للرأى العام أجراه « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » سنة ١٩٨٥م..[١]

هؤلاء العقلاء المسيحيين الذين كتب واحد من مفكريهم ومثقفيهم ـ هو الأستاذ صادق عزيز ـ حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على المسيحيين ، فيما لا بديل له فى الإنجيل ـ فقال :

« إن مصر دولة إسلامية منذ دخلها الإسلام ، ويومها كان المسلمون هم الأقلية ، وكان الأقباط هم الأغلبية ، ومع ذلك كانت إسلامية ، بل إن مصر فى تاريخها لم تكن دولة « قبطية » حتى من قبل الإسلام ، فهى تقع دائماً تحت الحكم الرومانى أو البيزنطى أو المقدونى ، أما الحكم القبطى فلم نسمع عنه أبداً ..

وفيما عدا الأحوال الشخصية فإن أحكام الشريعة الإسلامية لا تتعارض إطلاقاً مع المسيحية ، وذلك لعدة أسباب ، أهمها :

---

(١) [استطلاع الرأى العام فى مصر حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جرائم الحدود] ص ٨٤ طبعة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة سنة ١٩٨٥م .

١- أنه إذا كانت الدولة إسلامية ، فالقوانين الوضعية يجب أن تكون إسلامية ، وعلينا قبول ذلك ، بل والترحيب به ، عملا بقول المسيح : « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله ».

٢- أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق فى كثير جدًّا من الأحوال مع شريعة العهد القديم ، وهى ما جاء المسيح لا لينقضها . . بل ليكملها . .

٣- أن المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية ، عملاً بقول المسيح : « مملكتى ليست فى هذا العالم» ، ومن ثَمَّ ترك للحكام أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية ، وأمرنا بأن نعطى ما للحكام للحكام»[1] .

فكل حقوق الإنسان المسيحى ـ حقوق المواطنة وواجباتها ـ مصانة ومرعية ومقننة . . وكل حقوقه الدينية مصانة ومرعية . .

بل إن المقارنة بين حقوق الأغلبيات المسلمة والأقليات المسيحية ـ فى عدد من البلاد الإسلامية ـ تبرز امتيازات المسيحيين على المسلمين ! . . وعلى سبيل المثال :

● فالكنائس مفتوحة على مدار الليل والنهار . . بينما المساجد ـ فى بعض البلاد ـ تغلق عقب الصلاة .

---

(١) جمال بدوى [الفتنة الطائفية : جذورها وأسبابها . دراسة تاريخية ورؤية تحليلية] ص ١٣٧ - ١٤١ - طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م .

- ومنبر الكنيسة حر . . ومنابر المساجد مقيدة بسياسات الحكومات .
- وأوقاف الكنائس والأديرة والجمعيات المسيحية قائمة ومصانة ، تحقق الاستقلال المالى واستقلال القرار لهذه المؤسسات . . بينما الأوقاف الإسلامية ـ فى بعض البلاد ـ استولى عليها الإصلاح الزراعى ، واستأثرت بها الحكومات .
- والشباب المسيحى حر فى ممارسة كل ألوان التدين ، بما فى ذلك الرهبنة فى الأديرة ـ التى غدت مؤسسات إقطاعية ـ بينما القيود مفروضة على اعتكاف بعض الشباب المسلم ليالى فى رمضان ـ فى بعض البلاد ـ ! . . بل إن بعض البلاد الإسلامية قد جعلت إطلاق اللحية لغير العجائز يحتاج إلى تصريح ! . .
- وكثير من بطاركة الشرق الإسلامى يمارسون الزعامة السياسية ـ على خلاف تعاليم الكنيسة واللاهوت ـ حتى لتوشك كنائسهم أن تكون الواحدة منها « دولة » داخل الدولة . . وأحياناً فوق الدولة . . تمتنع عن الخضوع للقانون وتنفيذ أحكام القضاء! . . بينما مؤسسات العلم الإسلامى ـ بنت الدين الشامل منهاجه لكل مناحى الحياة ـ تقف عند حدود العلم والتعليم والوعظ والإرشاد . . وتكاد أن تترك ما لقيصر لقيصر ، مكتفية ببعض ما لله !! . .

ومـــع هـــذا ، تســـعى الوثيقـــة الفاتيكانيـــة لعلمنـــة الإســـلام والمجتمعات الإسلامية ـ وتحكّم الأقلية فى الأغلبية ! . . وتتباكى على حقوق الإسلام المسيحى فى ظل شريعة الإسلام ! .

* * *

ومـمـا يزيـد هـذه الـدعوة الفاتيكانيـة إلى علمنـة الإسـلام والمجتمعات الإسلامية ، غرابة وشـذوذاً ، أنهـا ـ فـى الوقـت الـذى تريد فيه للإسلام التخلى عن الشـريعة . . والوقـوف عنـد الشـعائر والعبادات ـ تدعو ـ هذه الوثيقـة ـ إلى تسـييس المسـيحية وتـديين المسيحيين والمجتمعات التى يعيشون فيها! . .

● ففى البند ١٠٢ تقول :

« . . **وفى هذه الظروف تقوم مساهمة المسيحى فى أن يقدم ويعيش قيم الإنجيل** » . . وهى لا تطلب للمسيحى « أن يعيش قيم الإنجيل » لنفسه وأسرته فقط . . وإنما للمجتمع الذى يعيش فيه . .

وبعبارة البندين ٤٦ ، ١١١ :

« **فكـل مسـيحى فـى وطنـه هـو حامـل رسـالة المسـيـح لمجتمعـه . . وللمسـيحى إسـهام نـوعى لا غنـى عنـه فـى المجتـمـع الـذى يعيش فيـه ، ليثريـه بقـيم الإنجيـل ، ولـذلك ينبغـى علـى التعلـيم المسيحى أن يكـوّن ، فـى الآن نفسـه ، مؤمنين مواطنين ، فعالين فى مختلف مجالات المجتمع** » .

والوثيقة لا تدع مجالاً للشك فى أنها تريد «**التزاما سياسيا بقيم الإنجيل ورسالة المسيح**» . . فتقول :

«**فالالتزام السياسى الخالى من القيم الإنجيلية هو شهادة مضادة ، ويسبب ضرراً أكثر مما يعمل خيراً**» .

وتطلب ـ هذه الوثيقة الفاتيكانية ـ فى البند ١٠٨ ـ **هذا** «**الالتزام السياسى بقيم الإنجيل ورسالة المسيح**» من العلمانيين المسيحيين، فتقول :

«**وحبذا لو التزم العلمانيون المسيحيون فى المجتمع دائماً أكثر**» . .

فهى ـ بهذا ـ تطلب تديين الالتزام السياسى للمسيحى ـ الذى تطلب منه مسيحيته أن يدع ما لقيصر لقيصر ـ وتدعوه للالتزام ، فى السياسة ، بقيم الإنجيل ورسالة المسيح . . بينما تحرم ذلك على المسلم ـ المؤمن بالدين الشامل للسياسة والدولة والاجتماع والاقتصاد ـ فإذا راعى هذا المسلم قيم القرآن فى الالتزام السياسى ، سمى ذلك « إسلامًا سياسيًا» و« أسلمة» ، ووضع ذلك فى إطار المخاطر والمحرمات والمحظورات !! . .

بل إن هذه الوثيقة ، التى جعلت عودة المسلمين إلى « إسلام الأصول» ــ الإسلام الذى حرر المسيحية الشرقية من القهر الرومانى الذى دام عشرة قرون . . والذى حرر أوطان الشرق

وترك شعوبه وما يدينون ، حتى أن نسبة الإسلام بين رعية الدولة الإسلامية ـ بعد قرن من الفتوحات الإسلامية ـ كانت ٢٠٪ فقط لا غير![1]

تعتبر ـ هذه الوثيقة ـ عودة المسلمين إلى « إسلام الأصول » هذا ـ كخيار حضارى ونهضوى ، بديل عن نماذج التحديث الغربية ـ تعتبر ذلك « أصولية » مرذولة . . وفى ذات الوقت تطلب ـ هذه الوثيقة ـ من المسيحيين العودة إلى الأصول والجذور ، فتقول ـ فى البند ٢٩ ـ :

« علينا أن نعود إلى نموذج الجماعة المسيحية الأولى »

فالعودة إلى « إسلام الأصول » : أصولية مرذولة . . والبعد السياسى للإسلام ـ بمعنى السياسة الشرعية ـ خطر يجب التصدى له . . بينما العودة إلى « نموذج الجماعة المسيحية الأولى » : فريضة فاتيكانية . . والالتزام السياسى المسيحى فى المجتمع بقيم الإنجيل ورسالة المسيح واجبات يدعو إليها الفاتيكان ! . .

---

(١) فيليب فارج ، يوسف كرباج [المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى] ص ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٧ . ترجمة : بشير السباعى ـ طبعة دار سينا ـ القاهرة سنة ١٩٩٩م .